



حملة تركية لمكافحة المنظمات الإرهابية

ملاحقتها أعضاء منظمة "حزب التحرير الشعبي الثوري" الإرهابية المحظورة، عقب ضلوعها في اعتدائين منفصلين ضد مقري حزب العدالة والتنمية، ووزارة العدل، مؤخرا في العاصمة.

وتواصل قوات الأمن البحث والتحرري في الأماكن التي طالتها العمليات، بينها مقرات لبعض النقابات، إذ تم توقيف 3 أشخاص، حتى اللحظة، بينهم شخص يعتقد أنه مسؤول المنظمة عن ولاية أنقرة، حيث من المتوقع أن يزداد عدد الموقوفين.

يذكر أن هجومي متزامنين، استهدفا قبل نحو 5 أيام، مقري حزب العدالة والتنمية الحاكم، ووزارة العدل، في العاصمة أنقرة، وأسفرا عن إصابة شخص بإصابات طفيفة، فيما كشفت التحقيقات تورط عناصر المنظمة اليسارية المتطرفة في الحادث.

وأضاف: إن الحكومات مكلفة بإيجاد حلول مناسبة لإنهاء الإرهاب، "ويجب على الجميع أن يسعد بترك التنظيم الإرهابي للسلاح، ويوقف نزيف الدم، ووقف الأم ومعاونة الأمهات، منتقدا بعض الجهات التي تسعى لعرقلة حل وإنهاء أزمة الإرهاب"، على حد قوله.

وقررت قيادة حزب العمال الكردستاني التركي، الذي تعتبره تركيا منظمة محظورة، رسميا وقف إطلاق النار مع الحكومة التركية، بناء على دعوة زعيم الحزب، عبدالله أوجلان، من داخل سجنه.

ودعا أوجلان الخميس الماضي إلى وقف إطلاق النار بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الصراع، حيث أكد "مراد كراييلان"، القائد العسكري لحزب العمال الكردستاني، "وقف إطلاق النار في خطاب جرى بثه على الإنترنت، وأوردته وكالة "الأناضول".

وداهمت الشرطة التركية 20 موقعا بالتزامن، في العاصمة أنقرة، في إطار

أنقرة/وكالات

أكد نائب رئيس الوزراء التركي بكر بوزضاغ، إن حزب "العدالة والتنمية" يعمل على إنهاء "الإرهاب في البلاد"، وإغلاق الملف الذي دام أكثر من 30 عاما، وتسبب في خسائر جسيمة ومادية كبيرة.

وأضاف بوزضاغ، في تصريح له أمس بثته وكالة أنباء الأناضول: إن الإرهاب ليس مشكلة حزب "العدالة والتنمية" فقط، إنما هي مشكلة جميع الأحزاب، وعلى الجميع أن يساهم في حل هذه المشكلة".

وأشار نائب رئيس الوزراء إلى أن الحكومة التركية قامت بإجراءات عديدة منذ تولي الحزب مقاليد الحكم، قائلا: لقد قمنا بإجراءات كبيرة من أجل توحيد الأمة التركية، وتوطيد العلاقة الأخوية بين جميع فئات الشعب، واتبعنا منهج يرفض التفارقة بين الأفراد من حيث الدين أو العرق".

صراع المصالح يحتدم في افريقيا الوسطى



محمد عبدالحليم

هدد الاتحاد الأفريقي قادة التمرد الذين استولوا على السلطة الاحد في جمهورية افريقيا الوسطى بتجميد أنشطة بلادهم في أنشطة الاتحاد بشكل عام بحسب آليات الاتحاد وخصوصا الميثاق الافريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الذي يرفض مطلقا اللجوء للعصيان المسلح والتغيير غير الدستوري لأنظمة الحكم في دول القارة السمراء. لا زال مصير الرئيس فرانسوا بوزيزيه الذي غادر العاصمة بانغي بطائرة مروحية دون أن يحدد مكان هبوطها.

فيما نصب زعيم ائتلاف «سيليكيا» المتمرد ميشال دجوتوديا رئيسا جديدا للبلاد أمس.. أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ من الغموض الذي يلف الأوضاع في العاصمة ومعظم مدن البلاد الواقعة منذ ديسمبر الماضي في أيدي المتمردين.. من أعمال تصفية وقتل لأركان حكم الرئيس بوزيزيه والمواطنين نتيجة للتعبئة بين انصار الطرفين المشحونة بالعنف طوال الفترة الماضية.

الحادي عشر من يناير الماضي الموقعة في ليرفيل والقاضية بوقف إطلاق النار بين الجانبين والبدء بفترة انتقالية لمدة عام مع تشكيل حكومة وحدة وطنية التي تشكلت خلال الشهرين الماضيين من المتمردين وانصار الرئيس بوزيزيه.. إلا أنه برر اجتياح المتمردين للعاصمة بمخالفة الحكومة السابقة لبيود الاتفاق السابق ذكره.

ورغم إعلان دجوتوديا بأنه سينظم انتخابات حرة وشفافة في غضون ثلاثة أعوام لا زال الموقف الفرنسي الذي يعتبر القول الفصل في شئون جمهورية افريقيا الوسطى منذ عقود إثر استقلالها عن الاحتلال الفرنسي، والمؤشرات السابقة لعملية

اغتصاب السلطة بالقوة المسلحة من قبل ائتلاف سيليكيا المتمرد الذي بدأ التمرد في شمال البلاد أواخر العام الماضي تبدو في صالح التغيير والقبول بإنهاء فترة حكم الرئيس بوزيزيه وإن بالسلاح.

حيث أكد متابعون للأحداث بأن بوزيزيه قد فقد دعم القادة في باريس منذ فترة من الزمن جراء خلافات تتعلق بتحيظه لجهة مغايرة في الصراع على الموارد الاقتصادية خسرت فيه الشركات الفرنسية مصالح كانت في حكم المكتسبة حتى وقت قريب.

وهو ما فهم من التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس وضمّنه بيان صدر عنه الأحد،

